العدد(1467) السنة السادسة - الأحد (29) اذار 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

تفكيك الأوهام.. وأبلَسَة الآخَر...!
قراءة في نرجسية «علي حرب»

علاء جواد كاظم

علي حرب

لاشك في اننا جميعا نعترف وندين للمفكر العربي الكبير «علي حرب» بأهميته وبقدرته على اثارة «الحرب» والسجال على مستوى العقل وقطاعات الذات المعرفي ندين له بلغته الساحرة وقدرته على الغوص في أعمق اشكاليات العالم الابستمولوجية والفلسفية و خربطة الذات المستندة الى النظم التقليدية.. لكن لاشك ايضاً في انه فاجأنا أخيرا بقدرة وتقنية مثيرة للجدل ، تلك هي تسلقه «بلغته ومفاهيمه المعقدة وليس بحبال الثقافة « جبال الفلسفة الشاهقات ومن ثم القفز على اكتاف» المفاهيم» الصخرية المترامية بين قمم الفكر العالمي» سيبنوزا، كانط ،هيغل ، ماركس وأخيراً هابرماس « وهذا تحديداً ما جعله اليوم مفكرا كبيرا ومثقفاً خرافياً يضرب بسيف النقد الانيق كل اشجار الفلسفة الكلاسيكية والحداثوية «شرقاً وغرباً « بحجة ان الفلسفة المعاصرة بحاجة الى رجل من نسل فلسفي مقدس يمتطي صهوة جواد ابيض بشعر اسطوري ابيض «يهجر غيبته الكبرى ، يقلب المفاهيم يؤسس البنى ، يحطم الاوهام والاصنام يفكك المشروع المعرفي بكل منطوياته ،ورموزه ، وقوانينه وتحولاته ..معلناً أن النصّ « لم يعد مجرد أداة للمعرفة بل أصبح هو نفسه ميداناً مستقلاً، ومجالاً لإنتاج المعرفة تجعلنا نعيد النظر بما كنا نعرفه عن النص وتأويلاته» النص الذي لا يبحث عن الحقيقة بل يفرض حقيقته..» مختزلاً المعاني والتاريخ والنصوص المقدسه في توصيفه لنفسه وفلسفته على انه مبعوث (المقدس) الينا كما نكتشف من تصريحه». أنا سليل القرآن، كما أني سليل جمهورية أفلاطون وابن عربي، وفوكو...» لا مبالغة في القول : ان المثقفين العرب..كانوا قليلي الجدوى في مجريات الاحداث والافكار ، ان التاريخ يشهد على فشلهم وهامشيتهم ..لقد اثبتوا انهم لا يعرفون كيف تلعب اللعبة ، وتبنى القوة كيف تنتج الحقيقة ، وتقرالمشروعية..»هكذا قدم علي حرب لنفسه ، سوقها ببراعة غريبة ومدهشة توجب علينا ان نقف.. عندها طويلاً... هذه قراءة بانورامية «سريعة «لمجموع ما أدلى به «علي حرب «في كتابيه» أوهام النخبة او نقد المثقف» و « هكذا أقرأ ما بعد التفكيك «والذي ظهر فيهما «نرجسياً ومتمردا وخارجا على مألوف الفكر والمعرفة... و ناقدا إجمالياً ومثقفاً انقلابياً في كل نقوداته «مؤلفاته « ابتداءً ب«نقد الحقيقة» و..مرورا ب«نقد المثقف ..أوهام النخبة» .. و نقد الحداثه في «أزمنة الحداثة الفائقة» .. و «الاستلاب و الارتداد» .. ونقده الحرية في «أصنام النظرية و أطياف الحرية» .. ونقد التأويل والمطابقة في « التأويل والحقيقة ، قراءة تأويلية في الثقافة العربية ..و»الماهية والعلاقة نحو منطق تحويلي « مقاربات نقدية وسجالية، و«لعبة المعنى، و«الممنوع والممتنع»، و«أسئلة الحقيقة و«الأختام الأصولية والشعائر التقدمية، »، و «العالم ومأزقه، نحو عقل تداولي، و«أزمنة الحداثة الفائقة،..أنتهاءً . ب «نقد النص». وقراءة التفكيك!.. على أمل (اجتراح ممكنات للتفكير، بتشكيل موضوعات جديدة أو افتتاح حقول جديدة تتغير معها علاقتنا بالمسائل المطروحة، وبقدر ما تفضي إلى فتح علاقات مغايرة مع الحقيقة أو إلى استخدام أدوات معرفية تغير تعاملنا مع المعرفة بالذات. بهذا المعنى إن النقد هو أبعد ما يكون عن النفي..) إنه لا يقوم على دحض المقولات واكتشاف الأخطاء، بقدر ما هو فاعلية فكرية تتيح، عبر استنطاق الخطابات وتأويلها، أو عبر الحفر في طبقات النصوص وتفكيك أبنيتها، تتيح تجديد القول ومضاعفة النص، بإشعال بؤرة للأسئلة، أو بافتتاح منطقة لعمل الفكر، أو بانتهاج منحى مغاير في التفكير، أو بابتداع ممارسة فكرية جديدة. واذا حاولنا تشخيص وتفكيك خطابه الابستمولوجي وجد ناه يستند الى ثيمات أساسية وأعمدة رئيسية تقوم عليها اغلب (أن لم نقل كل اعماله المعرفية والفلسفية والتي سنوجزها تحت مجموعة من العناوين الفرعية) رغبةً في استكشاف ماهية قضاياه والمفاهيم التي يدعي إبداعها وإنتاجها.. ثمة نرجسيتان رصدتا في «قراءتنا هذه» وكانتا تثقلان الخطاب الفلسفي والمعرفي عند « حرب «أولهما : نرجسية نتهمه بها ، ونرجسية اخرى يتهمنا بها والجميع في غير جهة.. تلك هي «النرجسية الثقافية « وفقاً لتعبيره ، حيث ان الثقافة (تراثية كانت ام حداثوية) التي «تعتقد بصفاء جذورها الخالص وتؤمن بأنها يجب أن تبقى بعيدة عن التداخل مع ثقافات الآخرين بحكم حمولاتها الأيديولوجية ذات القداسة السماوية هي التي ..تجعل الفرد يعتقد بأن «ثقافته منزهة عن الخطأ ومنزلة من السماء وهي الأفضل على الإطلاق..» أما النرجسية التي نتهمه بها فتلك تأويلات النص «اشتغالاته وانشغالاته وحتى همومه «تذهب جميعها في هذا الاتجاه وتؤشر حالة من العصاب النفسي تتبدى لديه في تصورنا وفق هذه المقاربة التوصيفية للإنسان النرجسي الذي يشكل نموذجاً»من الأشخاص المتميزين اجتماعياً «.. الذين عادة ما يحققون نجاحاً باهراً على مستوى الدراسة أو الوظيفة أو على المستوى الاجتماعي .. وهذا بالضبط ما تحقق في إنتاجه الغزير من الكتب والعناوين الجميلة والرائعة» إلا أن الإشكالية تكمن في «إحساس ما «أشكالي « يحاصر هذا الإنسان» يقتنع من خلاله أن الكون يدور حوله وأن الشمس تشرق لأجله ، هو الذي يجعل انفعالاته و انشغالاته تصنف على انها اضطراب عصابي في شخصيته.

نظن ان» حرب « حاول جاهداً الهروب من خلال أقنية انجازاته المعرفية تلك من قلق وجودي يطارده .. يحاصره ويعانيه ، وهذه ليست مشكلة قراءتنا ولا نزعم أبدا إنها جلسة»تحليل نفسي «.. لكن عدم وجود علاقات ثابتة أو وثيقة مع الآخرين عند «علي حرب «وهي خصلة نرجسيه حقيقية تَرد في كل مؤلفاته وتعليقاته وخلافاته المستمرة مع المفكرين الكبار من جيله « فيصل الدراج وخليل احمد خليل و.....طرابيشي وآخرين «والتي وصلت حتى الشتيمة.. تؤكد نرجسيته».. وغالبا ما يحاول الحفاظ على علاقات ثابتة وراسخة مع الآخر لكن قلقه وسلوكه المتناقض غير المفهوم يفككان هذه العلاقات بعد وقت قصير من بدايتها ثم يحيلان الآخر من جديد إلى (إبليس ، وشيطان له قرون ، وشرطي...) يرى علماء النفس» امتلاك النرجسيين قدرات لغوية كبيرة لإظهار تفردهم وعظمتهم وليس كوسيلة للتواصل أو فهم الآخر .» فيحرصون على استعراض قدراتهم اللغوية هذه متجاهلين أحياناً الاهتمام بالمحتوى والمعنى اذ لا تنم لغتهم عن توازن في السياقات المتناولة للمعنى في كلامهم وأذكر مقاربات «التراث والمعاصرة ،وحفلة الغناء وعلاقتها بإشكاليات الثقافة « في قراءة « حرب «لشخصية « أسامة بن لادن « قائلا أن الأخير في تفكيره ومشكلاته وهواجسه كان ثمرة لثنائية التراث والمعاصرة ..»وكأنه يتحدث عن «روجيه غارودي أو ريجيس دوبريه « في فرنسا...هذه الفوضى المضمنة هنا تظهر ايضاً في قراءته قوانين تطور وتركز رأس المال الثقافي لفهم ملابسات مردود مؤلفاته « الذي بدا غير مقنع له فيقول»ان المردود الذي تعطيه حفلة غناء واحدة يعادل المردود الذي تعطيه الف من القصائد والمقالات الثقافية «....كثيرا ما تصاحب الشخصية النرجسية مشاعر عصابية من القلق والريبة و(الشك) ومطاردة الأوهام له... هذه الإعراض التي اختزلت لدى»علي حرب» في عشرات النقود التي قدمها في قرءاته للمجتمع والحرية والأصولية والحقيقة وهناك الكثير من العناوين والعبارات التي تؤكد وتثبت هذه المقاربة ...انه يكتب في نهاية «أوهام النخبة او نقد المثقف «لا يعني أن أقوالي حول أوهام النخبة « المثقفة تخلو نفسها من الوهم . فإذا كنت أتحدث عن أوهام هيغل وخدع ماركس فمن باب أولى أن تكون لمقالاتي أوهامها وخدعها...» إضافة إلى حالات أخرى من رفض المجتمع ونوبات فصامية، متفرقة لأن الواقع الذي نعيشه يقول « حرب « لم يعد معطى بسيطا، بل اصبح يتخطانا، ومفتوحا على احتمالات عديدة وسط التغيرات الكاسحة التي ستجتاح الجميع....»وفي معرض تحليله لجنوح العالم اليوم وقراءته «ظاهرة التمزق الداخلي» التي أصابت كبده الثقافي يقول :» أن السبب هو تلك (الأبلسة) التي نمارسها على الآخر. أو تلك الصورة النمطية التي يضعها كل منا للآخر بناءً على مخزون الذاكرة الجريحة و تاريخ العلاقة الحافل بالصراع و الذي يجعل كلاً منهما بحسب تاريخ الآخر (شيطان له قرون) ! .. هذا القلق الذي يأخذ من حرب مأخذه حيث يظهر جلياً في تفسيره لما « أصاب عالمنا اليوم هو» أزمة وجودية بنيوية من أهم أعراضها اختراق خصوصية الدول عن طريق عبث القوة العظمى المتمثلة في القطب الواحد بصراعاتها الداخلية...» او اعتباره «الشك هو الوجه الآخر لليقين...أو قوله «أنا لست باحثاً عن يقين معرفي مستحيل ، بقدر ما أسعى الى صوغ إشكال وجودي بالانفتاح على اللامعقول وكل ما يتغذى منه عقلي وفكري..»

برغم ان نرجسية « حرب» متلبدة «متخفية» لكنها تتبدى كثيرا حين نحاول تفكيكها بقراءة نصوصه و قضاياه المعرفية والمفاهيم والمقولات الضبابية التي يهاجمنا بها بين الفينة والاخرى على شاكلة « أبلسة الاخر» ، «نهاية المثقف» ، «العالم الرمزي» و« الفكرة التي لا تستغرق الحدث او النموذج الذي لا يختزل الكائن « و« الحقيقة اللعبة «التي علينا ان نحسن ادارتها و»الهوية العارية» و»العالم المفهومي» وهو عالم مغايرعلينا خلقه كما فعل هو لنعيد من خلاله ترتيب العلاقة بين عقلنا ولا معقوليته....

لقد وضع حرب نفسه في قفص زجاجي جدرانه مرايا «مفاهيمية غرائبية» تقدم له كل لحظة وصفاً «سينمائياً» ذا انعكاسات لونية مغرية ومثيراً للرغبة لديه بعشق الذات واحتضانها بحرارة ذات ابعاد ليبديه.. عالمه هذا كان يقدم له أوهام العشق والتماهي مع صورة الذات بالتفاصيل الدقيقة.. عالم الذات الذي قدم له كل ما كان يقدمه البئر وانعكاسات الصورة على الماء لـ» نرسيس» في الاسطورة اليونانية القديمة والنرجسية Narcissistic" التي ندعي انها الفخ الذي ابتلع « حرب « بعدما ابتلعت حيتان تأويلاته واشطار نصوصه «مثقفينا في العالم العربي.

> « أنا سليل القرآن، فلقد أسهمتْ آياته البينات في تشكيل ذاكرتي اللَغوية وفي تشكيل علاقتي بالمعنى ، بالذات؛ وحتى لو خرجت عليه، فأنا أثر من آثاره... كما أني سليل جمهورية أفلاطون وابن عربي، وميشيل فوكو ...»

مصالحة الجناة ليست من أولويات العدالة الانتقالية

جميل عودة

كيف يمكن لبعض المسؤولين في الحكومة العراقية ان يتحدث عن مصالحة مع حزب البعث؛ برغم اعتبار حزب البعث حزبا منحلا محظورا من الناحية الدستورية والقانونية، لكونه حزبا قمعيا ومستبدا، ارتكب جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب وجرائم إبادة جماعية، وهجّر الملايين من العراقيين قسرا، ولم يرع في أثناء ٣٥ سنة من حكمه، أي قضية من قضايا حقوق الإنسان قط.

لذا لا يؤيد العديد من المعنيين بمجال العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان في العراق، فضلا عن غالبية المواطنين العراقيين، فكرة التصالح مع رموز النظام السابق أيا كانوا؛ قبل أن تستكمل العدالة الانتقالية المطلوبة بالنسبة للدولة التي خرجت لتوها من قبضة حكم مستبد وقمعي إلى حكم تتوفر فيه مقومات الحرية وبعض العدالة عناصرها وشروطها كافة.

وبحسب مختصين في القانون الإنساني الدولي «تركز العدالة الانتقالية، في الأقل، على خمسة مناهج أولية، لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان الماضية:

(١) المحاكمات (سواء المدنية أو الجنائية، الوطنية أو الدولية، المحلية أو الخارجية).

(٢) البحث عن الحقيقة وتقصي الحقائق (سواء من خلال تحقيقات رسمية وطنية مثل لجان الحقيقة أو لجان التحقيق الدولية أو آليات الأمم المتحدة أو جهود المنظمات غير الحكومية).

(٣) التعويض (سواء من خلال التعويض الرمزي أو العيني أو إعادة التأهيل).

(٤) الإصلاح المؤسسي (بما في ذلك الإصلاحات القانونية والمؤسسية وإزاحة مرتكبي الأفعال من المناصب العامة وإقامة تدريب حول حقوق الإنسان للموظفين العموميين).

(٥) إقامة النصب التذكارية وإحيائها».

دول كثيرة مثل العراق، شهدت فترة انتقالية صعبة من حكم مستبد إلى حكم يتجه نحو العدالة الاجتماعية، مثل ألمانيا «إبان الحرب العالمية الثانية» واليونان «أواسط السبعينيات» والأرجنتين «١٩٨٣» وتشيلي «١٩٩٠» وجنوب إفريقيا « ١٩٩٥» كذلك المحكمتان الجنائيتان الدوليتان ليوغوسلافيا ورواندا، وأوروبا الشرقية وغيرها، وكل هذه الدول بذلت جهودا غير طبيعية لترسيخ معنى العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، كالتعامل الجدي والعملي مع انتهاكات الماضي من خلال فتح ملفات وكالات الأمن الداخلي السابقة (على سبيل المثال في ألمانيا) وفي منع منتهكي حقوق الإنسان السابقين من الوصول إلى مناصب في السلطة من خلال عملية التطهير (كما في تشيكوسلوفاكيا في ١٩٩١)، وتأليف لجان التحقق وتقصي الحقائق، وتوفير أشكال مختلفة من التعويضات لصالح الضحايا، والبحث عن كل ما يمكن أن يحقق الكرامة لضحايا الاستبداد وأهليهم.

إلا أنه مازال أمام العراقيين لتحقيق العدالة الانتقالية طريق طويل، والجهود التي تبذلها الحكومة العراقية وبعض المؤسسات الدولية في هذا الشأن لا ترتقي إلى المستوى الذي يُطمأنّ إليه، بل، ترتكب جهات حكومية عراقية خطأً فادحا من خلال دعوتها المتكررة إلى «المصالحة الوطنية» وتبني برامج حكومية مركزة، قبل أن تنجز المؤسسات الدستورية المعنية بشؤون ضحايا المرحلة الماضية جزءا من أعمالها، وهو ما يظنه الكثير من العراقيين دعوة صريحة «لطي صفحة الماضي» أو «للعفو والنسيان» فتضعف ثقة الضحايا وذويهم- تدريجيا- بالقائمين على المرحلة الانتقالية، ويفقد مشروع العدالة جوهره وروحه.

المدافعون عن حقوق الإنسان والمتضررون من سياسات النظام البعثي، على حد سواء، يحتجون بشدة على اعتبار المصالحة تعني طي صفحة الماضي وعفا الله عما سلف، ذلك لان المصالحة الحقيقية يجب أن تكون مرتبطة بالمحاسبة والعدالة والاعتراف بالجرائم الماضية. كما أن النزعة إلى المصالحة تقدم غالبا كهدف نهائي وقابل للإنجاز والتحقق في المستقبل، والإفراط في التركيز على المصالحة دون التماشي مع عناصر العدالة الانتقالية الأخرى قد يؤدي إلى فشل وخيبة أمل كبيرة بين العراقيين.

أجاب ضحية من ضحايا البعث؛ عندما سُئل عن رأيه في المصالحة مع رموز النظام السابق وضمهم للدولة أنه « من مصلحة المسؤولين العراقيين الذين تقلدوا الحكم بفضل دماء وتضحيات أبناء هذا الشعب، أن يحترموا هذه الدماء، وهذه التضحيات، وأن لا يراهنوا قيد أنملة، لا من قريب ولا من بعيد، على تضحياتنا، وأن يحسبوا حسابا لأي خطوة يخطونها بهذا الاتجاه، لان القضية لا تعنيهم وحدهم، بل، تعني هذه الطائفة المتضررة والمهضومة، ولينتظروا العدالة حتى تقول قولتها، أو يشاركوا في تحقيقها، وعند ذلك لكل حادث حديث».

والحقيقة أن هناك دعوات إنسانية كثيرة، لا يمكن للحكومة العراقية والداعين إلى المصالحة وحدها تجاهلها، تدعو جميعها إلى مراجعة شاملة وكاملة لكل الملفات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان إبان النظام السابق، وتطرح هذه الدعوات- للبحث في الماضي وعدم نسيانه كأنه لم يكن- العديد من المبررات المعقولة من أهمها:

١- تقوية الديمقراطية:

يعتبر العديد من الأشخاص أن الديمقراطية لا يمكن أن تقوم على أساس أكاذيب، وأن جهودا مستمرة ومنظمة وتوافقية لمواجهة الماضي يمكن أن تؤدي إلى ديمقراطية أكثر قوة. ويتم ذلك بشكل كبير من خلال إرساء المحاسبة «مثل مكافحة الإفلات من العقاب» ومن خلال بناء ثقافة ديمقراطية.

٢- الواجب الأخلاقي في مواجهة الماضي:

يستدل نشطاء حقوق الإنسان والضحايا وغيرهم بأن هناك واجبا أخلاقيا في التذكر، ولقبول الضحايا والاعتراف بهم كضحايا. كما أن نسيان الضحايا والناجين من الفظائع يعتبر شكلا من أشكال إعادة الإحساس بالظلم والإهانة.

٣- من المستحيل تجاهل الماضي:

ثمة مبرر آخر وهو أنه من المستحيل تجاهل الماضي أو نسيانه – فهو دائما يطفو على السطح – لذلك من الأفضل إظهاره بطريقة بناءة وشافية. ويمكن أن نطلق على البديل الآخر اسم «فوران» الذاكرة حيث يغلي الغضب وعدم الرضى تحت سطح الحياة السياسية وبالتالي ينفلتان من وقت لآخر.

٤- لنمنع ذلك في المستقبل:

طبقا لهذا المبرر نرى أن مواجهة الماضي تخلق نوعا من الردع. فالتذكر والمطالبة بالمحاسبة هما وحدهما الكفيلان بالحيلولة دون ارتكاب أعمال شنيعة في المستقبل.

بالإضافة إلى كون أن العديد من البعثيين مازالوا يمثلون تهديدا حقيقيا للنظام السياسي والأمني بعد ٢٠٠٣، ومازال العديد منهم هاربا من قبضة العدالة، بينما يقبع قلة من منتهكي حقوق الإنسان، لا تتجاوز نسبتهم ٢٪ في أقفاص المحكمة الجنائية العليا، وهم يتمتعون بالأمن والاستقرار، ويحصلون على ألوان شتى من الطعام والشراب، برغم صدور أحكام جنائية مختلفة بحقهم، تتوقف الحكومة العراقية عن تصديقها وتنفيذها لأسباب واهية، يوصفها بعضهم «بالسياسية»، بينما في طرف الآخر يعاني مئات الألف من ضحايا البعث ونظام صدام، أنواعا متعددة من المعاناة والآلام، دون أن يحصلوا على الحد الأدنى من حقوقهم المعنوية والمادية في العدالة الانتقالية المفترضة.

ولكي تتحقق العدالة الانتقالية في العراق بجميع عناصرها وشروطها، نطرح مجموعة من المقترحات والآليات تعتبر من الناحية الإنسانية والأخلاقية واجبة على السياسيين والمثقفين العراقيين وغير العراقيين، وينبغي تفعليها، أهمها:

أولا:- ضرورة الاستمرار والتواصل الجدي والعملي لمحاكمة الجناة ومرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، محاكمة عادلة ومنصفة، أمام الرأي العام المحلي والدولي، وعدم الاقتصار على بعض رموز النظام السابق من باب ذر الرماد في العيون، والتوسع في شمول رجال الأمن والأمن الخاص وتشكيلات المخابرات والاستخبارات والمجندين المشاركين في أعمال غير قانونية، بالإضافة إلى المدنيين المشاركين مشاركة فعلية في ارتكاب مثل هذه الجرائم، حيث يعتبر موضوع الإفلات من العقاب أو «المساءلة الجنائية» لمرتكبي جرائم الاختفاء القسري أو التعذيب أو بقية انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة، إحدى القضايا العقدية في موضوع تجارب الانتقال الديمقراطي، وما لم يكن هناك محاكمات جدية وشاملة ومعقولة لا تتحقق العدالة الانتقالية أبدا.

ثانيا:- أن إحدى التحديات الكبرى في تجارب الانتقال الديمقراطي بعد المساءلة الجنائية، هي عمليات الكشف عن الحقيقة، ولعل الكشف عن الحقيقة يشكل احد اختيارات صدقية رجال السياسة والقانون، إذ أن من أهم مبررات كشف الحقيقة هي رغبة الضحايا وعائلاتهم حين كانت الأسئلة تتواتر: لماذا تم كل ذلك؟ كيف حصل؟ من هو المسؤول ؟ لماذا وقعت كل تلك الانتهاكات والتجاوزات؟ أين الحقيقة؟ أي أماكن الدفن؟ إلى غير ذلك من الأسئلة المشروعة والإنسانية. وكذلك عدم طمس الماضي، فالماضي أساس الحاضر والمستقبل ولا بدّ من توحيد وتوثيق الذاكرة، ولا بدّ أيضاً من معرفة تفاصيل ما حدث لكي لا تنسى.

كما تشكل إجراءات كشف الحقيقة عنصر ردع مستقبلي ضد الانتهاكات سواءً الإدلاء بشهادات أو روايات وسواءً اختلطت معها أحداث اجتماعية او سياسية أو قانونية لكنها كإقرار حقوقي مهم لتشكيل مدلول قانوني يشحذ الذاكرة ويعيد الاعتبار للضحايا ويسهم في تعزيز العدالة الانتقالية وبالتالي يوفر أساساً للمصالحة الوطنية وللانتقال الديمقراطي.

ثالثا:- ضرورة تنبه الحكومة العراقية إلى تشكيل هيئة أمينة ونزيهة وعارفة تعمل على التحري عن المسؤولين في النظام السابق ممن مازال يتقلد منصبه ويمارس دوره في تضليل العدالة وعزله فورا عن منصبه وإحالته إلى المحكمة المختصة. حيث أن إجراءات عزل مرتكبي الانتهاكات من مواقع السلطة إذا ما نفذت بطريقة عادلة ومناسبة ودقيقة يمكن أن تكون جزءاً شرعيا من عملية إصلاح مؤسسي اكبر في الفترات الانتقالية. كما أنها يمكن أن تؤدي دورا مهما في ضمان عدم تكرار الانتهاكات التي حدثت في الماضي، وأن تمنع مرتكبي الانتهاكات من استعادة نفوذهم وسطوتهم على السكان المتضررين أثناء عملية إعادة البناء الاجتماعي. كما جاء في « العدالة المؤجلة-المساءلة وإعادة البناء الاجتماعي في العراق-إريك ستوفر».

رابعا:- بوسع الحكومة العراقية العمل بشكل أكثر جدية وواقعية على تهيئة الظروف الملائمة لصيانة كرامة الضحايا، وتحقيق العدل بواسطة التعويض عن بعض ما لحق بهم من الضرر والمعاناة. وينطوي مفهوم التعويض على عدة معان من بينها: التعويض المباشر «عن الضرر أو ضياع الفرص»، ورد الاعتبار «لمساندة الضحايا معنوياً وفي حياتهم اليومية» والاسترجاع «استعادة ما فقد قدر المستطاع». ويمكن أن يتم التعويض المادي عن طريق منح أموال أو حوافز مادية، كما يمكن أن يشمل تقديم خدمات مجانية أو تفضيلية كالصحة والتعليم والإسكان.

ولكن يجب أن تكون إجراءات التعويض، سواء من حيث تبريرها أو إعدادها موجهة نحو المستقبل بدلاً من أن تكون موجهة نحو الماضي. ومعنى ذلك أنها يجب أن ترفع من مستوى حياة الضحايا بأقصى قدر ممكن مع الاعتراف والقبول في الوقت نفسه بأن الترضية الكاملة مستحيلة.

خامسا:- أن تعمل الحكومة العراقية والأطراف المعنية بالعدالة الانتقالية، بشكل جدي وحقيقي على إعادة النظر بكل القوانين والتعليمات والإجراءات التي تفضي إلى تسهيل وتقديم كل الخدمات التي من شأنها تخفيف وطأة الظروف التي عاشها الضحايا أو أهليهم بما يجعلهم أكثر ميلا لقبول وتعزيز مبدأ العدالة الانتقالية، كتسهيل انتقالهم أو عودتهم أو استرجاع حقوقهم أو منحهم جنسية، وغيرها.

سادسا: - ثمة مجموعة واسعة من الإجراءات الرمزية لجبر الضرر والتي يمكن أن تؤخذ كذلك بعين الاعتبار، سواء بالنسبة إلى الضحايا بشكل فردي (مثلا، رسائل شخصية للاعتذار من طرف الحكومات التالية، أو مراسيم دفن ملائمة للضحايا القتلى، الخ) أو الضحايا بصفة عامة (مثلا الاعتراف الرسمي بما جرى من قمع في الماضي، أو تخصيص أماكن عامة وأسماء الشوارع أو رعاية المعارض الخاصة أو الأعمال الفنية أو بناء النصب التذكارية العامة والمآثر والمتاحف الخ).

إن فوائد الإجراءات الرمزية هي أنها نسبيا ممكنة التحقيق، ويمكنها أن تصل إلى فئات واسعة، وأن تتبنى تعريفات أوسع للضحية، ويمكنها أن تشجع الذاكرة الجماعية والتضامن الاجتماعي. أما السلبيات الكامنة فهي أنها لا توفر أي منافع مادية للضحايا. كما أنها في غياب إجراءات تعويضية ملموسة أخرى، قد تترك انطباعا مؤلما بأنها قدمت كتعويض كامل عن المعاناة التي تم التعرض لها.

سابعا:- إعطاء فرصة أكبر وصلاحيات أكثر للمؤسسات الدستورية الراعية لشؤون المتضررين والضحايا من أمثال مؤسسة الشهداء والسجناء ولجان المفصولين لكي تتمكن هذه المؤسسات من أداء دورها بالتزامن مع الأدوار التي يمكن أن تقوم بها المؤسسات السياسية الأخرى لتتكاتف جميعها وتتسابق في الوصول إلى جوهر العدالة الانتقالية، فواقع الحال يشهد أن مؤسسات الضحايا وذويهم تتعرض إلى مزيد من التقييد، ومزيد من التعطيل المتعمد من قبل بعض المسؤولين في الحكومة العراقية لا يرغبون ولا يريدون أن تتحقق العدالة للجميع.

ومن هذا كله، يتضح أن الخطاب السياسي حول مصالحة الجناة ليس من أولويات العدالة الانتقالية، وهو خطاب غير إنساني وغير أخلاقي، إذ كيف يمكن أن تتحقق المصالحة بينك وبين الجاني؛ إذا ما قام باعتقالك وتعذيبك، أو قتل والدك وأخفى جثمانه، أو اغتصب زوجتك أو أختك، أو هدم بيتك ومحاه من الوجود، أو هجّرك قسرا وتركك قرب الحدود، ثم ينكر ذلك كله، ولا يعتذر عن ذنبه؟ فهل من عاقل يقول: أن عليك مصالحة مثل هؤلاء ؟!

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com